

21 January 2014

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٠٢

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الثلاثاء، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد إفياتار مانور (إسرائيل)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-02895(A)



* 1 7 0 2 8 9 5 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٠٢ لمؤتمر نزع السلاح.

كما تعلمون جميعاً سيخاطب الأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد بان كي - مون، المؤتمر هذا الصباح في حوالي الساعة ١٠/٣٠. وبانتظار وصول الأمين العام، أقترح أن نركز عملنا على مجالين: اعتماد جدول الأعمال والموافقة على طلبات الحصول على مركز المراقب في المؤتمر لهذه الدورة. وبصرف النظر عما إذا كنا قد انتهينا من هاتين النقطتين أم لا، أعترزم تعليق أعمالنا في الساعة ١٠/٢٥ حتى أتمكن من الترحيب بالأمين العام في الصالون الفرنسي المجاور. وأفهم أن الأمين العام لن يتمكن من قضاء وقت طويل معنا، لذا سأقوم بتعليق الجلسة مرة أخرى، بعد انتهائه من إلقاء خطابه، لإفساح المجال لخروجه من القاعة. وسنستأنف الجلسة بعدئذ لمواصلة أعمالنا المقررة لهذا اليوم.

وأود أن أدعوكم الآن إلى النظر في مشروع جدول أعمال دورة المؤتمر لعام ٢٠١٤. ويرد هذا المشروع في الوثيقة CD/WP.578 المعروضة عليكم. وأقترح أن يُفقد بم جدول الأعمال بيان رئاسي يطابق ما صدر في السنوات السابقة، وأن يكون نصه كما يلي:

في ما يتصل بإقرار جدول الأعمال، أود أن أنوه، بصفتي رئيساً للمؤتمر، إلى أن المفهوم لدي هو أنه إذا ما توافقت الآراء في المؤتمر على معالجة أي مسألة، يمكن معالجة تلك المسألة في إطار جدول الأعمال هذا. وسيضع المؤتمر في اعتباره أيضاً المادتين ٢٧ و ٣٠ من نظامه الداخلي.

هل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة حالياً؟ أفهم أن المؤتمر على استعداد لإقرار جدول الأعمال بصيغته الواردة في الوثيقة CD/WP.578 متبوعاً بالبيان الذي تلوته للتو. وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستصدر أمانة المؤتمر جدول الأعمال بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

دعوني الآن أنتقل إلى قائمة الطلبات المقدمة من الدول غير الأعضاء في المؤتمر للمشاركة في أعمالنا خلال دورة عام ٢٠١٤. وإذا ما اعتمدت هذه القائمة، سيكون بإمكان هذه الدول الجلوس في القاعة بدءاً من هذا الصباح أثناء خطاب الأمين العام للأمم المتحدة. والدول التي تقدمت بطلبات هي التالية: أذربيجان، الأردن، إستونيا، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، البرتغال، البوسنة والهرسك، تايلند، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، جمهورية مولدوفا، جورجيا، سلوفينيا، سنغافورة، صربيا، عمان، غانا، غواتيمالا، الفلبين، قبرص، قطر، قيرغيزستان، الكرسي الرسولي، كرواتيا، الكويت، لا تيفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، نيبال، اليونان.

وهذه الطلبات معروضة عليكم حالياً في الوثيقة CD/WP.577، التي تتضمن جميع الطلبات التي تلقتها الأمانة قبل الساعة ١٦/٠٠ من يوم أمس، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وجميع الطلبات المتلقاة بعد ذلك الموعد من دول غير أعضاء ستعرض عليكم للنظر والبت فيها في الجلسة العامة التالية. هل تودون إبداء أي تعليقات على هذه الطلبات؟ أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة هذه الدول للمشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو جميع الوفود المراقبة إلى شغل مقاعدها في القاعة. واسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لمرافقة الأمين العام للأمم المتحدة إلى المنصة. أعلن تعليق الجلسة.

عُلفت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل إعطاء الكلمة للأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد بان كي - مون، لمخاطبة المؤتمر، أود أن نقف دقيقة صمت على أرواح ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع في كابل يوم الجمعة الماضي والذي أدى إلى مقتل مواطنين مما لا يقل عن تسع جنسيات، بمن فيهم أربعة من موظفي الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): السيد الأمين العام، يشرفني أن أعطيكم الكلمة.

السيد بان كي - مون (الأمين العام للأمم المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتمنى لكم كل التوفيق بمناسبة السنة الجديدة. في ذلك الجزء من العالم الذي أنتمي إليه، سميت سنة ٢٠١٤ "سنة الحصان الأزرق". فالحصان يمثل بالطبع القوة والسرعة، والحصان الأزرق هو، بطبيعة الحال، من نسج الخيال. وآمل أن يكون ذلك مصدر إلهام لهذا المحفل الموقر، بوصفه الهيئة الدائمة الوحيدة المعنية بمفاوضات نزع السلاح، وأن يجعل من عام ٢٠١٤ سنة ملؤها الابتكار والعمل الحثيث. ولكني سأكون صريحاً جداً معكم. هذه هي المرة الرابعة التي أمثل فيها أمام مؤتمر نزع السلاح، ولكنها الأولى في فترة ولايتي الثانية. وعندما فكرت في مخاطبتكم مرة أخرى، نصحتني بعض من كبار المستشارين بعدم القيام بذلك. وقالوا لي إن احتمال إحراز تقدم هذا العام ضئيل جداً. وتساءلوا عن جدوى اقتطاع وقت من جدول أعمال حافل جداً عشية مؤتمر جنيف بشأن سوريا. لكنني قررت الحضور والالتقاء بكم. لماذا؟ لأنني أؤمن إيماناً راسخاً بتعددية الأطراف. وأريدكم أن تعلموا أنني لم أفقد الأمل في هذه الهيئة النبيلة. وأود أن أشجعكم على الارتقاء إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي. وعلى الرغم من أن ولايتكم تتمثل في نزع السلاح، فإنني أقول لكم اليوم "تسلحوا! تسلحوا بروح الحصان الأزرق واركضوا. اركضوا بسرعة واركضوا بعيداً".

منذ زيارتي الأخيرة لكم في عام ٢٠١١، ظل مؤتمر نزع السلاح غير قادر على الشروع في مفاوضات موضوعية. لكن العالم لم ينتظر. ففي العام الماضي، شعر المجتمع الدولي بالرعب من الاستخدام البشع للأسلحة الكيميائية في سوريا. وبصوت واحد، أدنا هذه الأعمال الشنيعة بوصفها تشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي وجريمة حرب. وشكل استخدام الأسلحة الكيميائية البغيض تذكيراً صارخاً بضرورة مواجهة أخطار أسلحة الدمار الشامل جميعها، بما فيها الأسلحة النووية. ولا يمكننا أن ننتظر وقوع كوارث جديدة حتى نبدأ بالعمل.

إن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية هي أبرز إنجاز حققتموه. فمؤتمر نزع السلاح هو الذي منحها الحياة. ويمثل تقديم جائزة نوبل للسلام إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية اعترافاً بأهمية نزع السلاح وعدم الانتشار في تحقيق السلام في العالم. وآمل أن يكون هذا مصدر إلهام لكم.

إن رسالتي واضحة. لا تنتظروا حتى يتحرك الآخرون. كونوا أنتم السباقين. ولا تختبئوا وراء المنطق الواهم الذي يقول إنه لا يمكن المضي قدماً في عملية نزع السلاح النووي حتى تتوفر

البيئة الأمنية المثالية. فطريقة التفكير هذه عفا عنها الزمن. إنها عقلية الحرب الباردة. ويجب علينا مواجهة حقائق القرن الحادي والعشرين. إن مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يشكل قوة دفع من أجل بناء عالم أكثر أمناً وتحقيق مستقبل أفضل. فهذه هي مهمته الحقيقية.

وكما تعلمون جميعاً، فقد أوليتُ نزع السلاح وعدم الانتشار أولوية عليا في جدول أعمال الأمم المتحدة. فأني جهاز فني بإمكانه، بل يتعين عليه، الإسهام بشكل كبير في تحقيق السلم والأمن الدوليين. ويمكن من خلال الوفورات المحققة من تخفيض الأسلحة المساهمة في التنمية وتحسين مستوى الرفاه العالمي. ويمكن لعملكم أن يسهم إسهاماً كبيراً في ما يبذله المجتمع الدولي من جهود حثيثة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة متينة للتنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. ويمكن هنا الاستفادة مما تحقق بالفعل. فالفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي انعقد العام الماضي في جنيف قدم طريقة تفكير جديدة بشأن الماضي قديماً.

والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي أظهر أن هذه المسألة لا تزال تشكل أولوية دولية رئيسية وتستحق الاهتمام على أعلى المستويات. وهناك إدراك متزايد لما قد ينجم عن استخدام الأسلحة النووية من آثار كارثية وخيمة على الحالة الإنسانية. وإني أنوه وأرحب بالجهود الحثيثة التي بذلتوها للخروج من هذا المأزق. فبالرغم من عدم تحقيق إنجاز بعينه، سادت روح بناءة خلال العام الماضي. وقد اضطلعت مختلف الرئاسة السابقة بمشاورات نشطة. وشكل الفريق العامل غير الرسمي محاولة مبتكرة لاتخاذ خطوات متواضعة إلى الأمام. ولكن لا يزال يتعين علينا التغلب على التشاؤم المتفشي في هذه الهيئة وإلا فإن مؤتمر نزع السلاح سوف تتجاوز الأحداث.

لقد أتيت أيضاً لأشاطركم أفكاري بشأن السبل الممكنة للماضي قديماً. وفي حين تواصلون التماس السبل لتجديد المفاوضات بشأن نزع السلاح، من المهم أن تلجأوا إلى المناقشات المنظمة لدى وضع الأطر والمقترحات الخاصة بالمعاهدات. فإرساء الأسس اللازمة للمفاوضات المقبلة سوف يشكل خطوة ملموسة نحو إعادة تأكيد أهمية المؤتمر. وآمل أن يتمكن المؤتمر من إحراز تقدم جيد قبل الاجتماع التحضيري الثالث لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٥ الذي سيعقد هذا الربيع. وسوف يفضي هذا إلى رفع الروح المعنوية إلى حد كبير تمهيداً لهذا الحدث الهام. وإني ملتزم ببذل كل ما في وسعي لمساعدتكم على إطلاق المفاوضات بشأن البنود الهامة المدرجة على جدول أعمال المؤتمر.

أصحاب السعادة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أقدم لكم رسمياً السيد مايكل مولر، الذي عيّنته مؤخراً أميناً عاماً لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة وممثلاً شخصياً لي في هذا المؤتمر. والكثيرون منكم يعرفونه بالفعل، وهو سيؤدي دوره هذا استناداً إلى سنوات طويلة من الخبرة.

وأترككم اليوم وكلني أمل بأن يكون التقدم الذي أحرزتموه في الدورة الماضية، والنجاحات التي حققتها سابقاً، وإحساسكم المتجدد بالالتزام بمثابة نقطة انطلاق نحو استئناف العمل الموضوعي. وأتمنى لكم النجاح في أعمالكم وفي مواكبة الحصان الأزرق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على بيانه. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب لكم، سيد بان، عن تقديرنا لدعمكم المستمر لمؤتمر نزع السلاح. وأعلن تعليق الجلسة.

وقد عُثِّقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن استئناف الجلسة. وقبل أن نبدأ أنشطتنا لهذا اليوم، وكما تعلمون جميعاً، فإن عدداً من الزملاء تركونا خلال فترة ما بين الدورتين في السنة الماضية ولم يتح للمؤتمر توديعهم على النحو اللائق. وكان بينهم الأمين العام السابق للمؤتمر، السيد قاسم - جومرت توكاييف، الذي قدم اقتراحات مفيدة جداً بشأن استئناف العمل الموضوعي في المؤتمر، بما في ذلك إنشاء الفريق العامل غير الرسمي. وفي الوقت نفسه، أود أن أرحب بالأمين العام للمؤتمر بالنيابة المعين حديثاً، السيد مايكل مولر، وأن أؤكد له أننا لن ندخر جهداً في دعم المؤتمر.

وباسمنا جميعاً، أود أيضاً أن أودع زملاءنا الموقرين متمنياً لهم التوفيق في مراكز عملهم الجديدة: السفير أنطونيو جوزيه فاليم غيرويرو من البرازيل، والسفيرة أليسيا فيكتوريا أرانغو أوملوس من كولومبيا، والسفيرة وفاء بسيم من مصر، والسفير جيرارد كور من أيرلندا، والسفير خوان خوسيه غوميس كاماتشو من المكسيك، والسفير لوفانتسيرين أورجيل من منغوليا، والسفير ميكولا ميمسكول من أوكرانيا. وفي الوقت نفسه، يسرني أن أرحب ترحيباً حاراً بالزملاء الجدد الذين تقلدوا مسؤولياتهم بصفتهن ممثلين لحكوماتهم في المؤتمر: السفيرة باتريشيا أوبراين من أيرلندا، والسفير فينيسيو ماتي من إيطاليا، والسفير توشيو سانو من اليابان، والسفير خورخيه لوموناكو توندا من المكسيك. وباسم حكومتي ونيابة عن المؤتمر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لكم كامل تعاوننا معكم ومساندتنا لكم في أداء مهامكم الجديدة.

واسمحوا لي الآن أن أدلي ببيان بصفتي رئيساً لمؤتمر نزع السلاح. بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن اعتزازي الشديد لتولي دوري كرئيس لمؤتمر نزع السلاح. وإني أؤدي هذا الدور باعتزاز مصحوب بالتواضع اللازم الذي يستتبعه منحي شرف خدمة كل الدول الأعضاء في المؤتمر وتكليفني بمسؤولية خدمتها. وهذه هي المرة الثانية بعد ١١ عاماً التي تتولى فيها إسرائيل الرئاسة، إلا أنها المرة الأولى التي تكلف بها رئاستنا بمسؤولية افتتاح أعمال السنة للمؤتمر. وكل سنة جديدة تجلب معها آمالاً جديدة وكذلك فرصاً جديدة، وآمل أن نتمكن من البناء على الزخم الإيجابي الذي بدأ العام الماضي ومن تحقيق تغيير في المؤتمر هذا العام.

والآن أود الإعراب أيضاً عن خالص الشكر والتقدير لسلفي في هذا المنصب، السفيرة باتريشيا أوبراين من أيرلندا، وفريقها على العمل الممتاز الذي أنجزوه خلال الرئاسة الأخيرة لعام ٢٠١٣، وكذلك على ما قدموه إلى فريقتي من مساندة ومشورة قيمتين في إطار الإعداد لرئاستنا. وأود كذلك أن أتقدم بأحر التهاني إلى زملائي في رئاسة المؤتمر لهذا العام: السفير ماتي من إيطاليا، والسفير سانو من اليابان، والسفير تيلوييردي من كازاخستان، والسفير أندانجي من كينيا، والسفير محمد من ماليزيا. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن السبيل للمضي قدماً هو من خلال قيام الرؤساء الستة وأنتم، الدول الأعضاء، ببذل أقصى قدر من الجهود لتحقيق تغيير كبير في أعمال المؤتمر. وإني عازم، كرئيس، على العمل على نحو وثيق مع زملائي الخمسة نحو تحقيق هذا الهدف.

فعلى مدار أكثر من ١٧ عاماً لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بعمل موضوعي. غير أن تلك السنوات الـ ١٧ أظهرت أن التحديات التي تواجه الأمن والاستقرار العالميين تزداد بشكل مطرد. ويجري تذكيرنا دائماً بتزايد العنف المسلح في مناطق عدة من العالم.

ولم تكن الأيام القليلة الماضية سوى تذكير صارخ بانعدام الأمن الذي لا يزال يعم العالم. فالحجوم الإرهابي الذي ارتكب في كابل وأودى بحياة أكثر من ٢٠ شخصاً، بينهم موظفين في الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، يلقي بظلال قائمة ومتزايدة على مستقبل الأجيال المقبلة. وفي هذا الصدد، يقع على كاهل المؤتمر دور ومسؤولية إزاء المساهمة في تغيير هذا الواقع. ولكن عدم قدرته، على مدار أكثر من ١٧ عاماً وأكثر من ١٠٠ رئاسة، على معالجة حالة الجمود التي طال أمدها يثير أسئلة كثيرة. إن إسرائيل تثمن مؤتمر نزع السلاح ودوره بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح، وتود الإسهام في أعمال المؤتمر. ونحن نرى أن هذه الهيئة تتسم بطابع فريد، حيث أنها الهيئة الدولية الوحيدة، بعد مجلس الأمن، التي تضم جميع الدول الهامة، التي لا تشكل القوى العسكرية الكبيرة فحسب، بل التي بإمكانها أيضاً الإسهام بالفعل في تحقيق نتائج حقيقية، مما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار العالميين. ومع أخذ هذه المبادئ في الاعتبار، قامت الرئاسة الإسرائيلية بعقد اجتماعات عديدة مع أغلبية أعضاء مؤتمر نزع السلاح. وكان هدفنا من ذلك هو التوصل إلى الطريقة الصحيحة التي تمكننا من وضع برنامج عمل. إننا ننظر إلى تولينا الرئاسة نظرة واقعية، أو على غرار ما قال حكماؤنا اليهود: "لا يعود إليك أمر إنجاز المهمة وفي الوقت نفسه لا تملك حرية منع إنجازها". ولذا، فإننا، مع الرؤساء الخمسة الآخرين لهذه الدورة، سنقوم باستكشاف الخيارات لإيجاد السبل المفضية إلى تحقيق أهداف المؤتمر الذي يعمل بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد للمجتمع الدولي المعني بنزع السلاح، على النحو المنصوص عليه في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وستعمل الرئاسة الإسرائيلية مع الدول الأعضاء والرؤساء الخمسة الآخرين لهذه الدورة على البحث عن الصيغة الصحيحة لوضع برنامج عمل قوي المضمون يُنفَّذ على مراحل. وسوف ننظر أيضاً مع جميع الدول الأعضاء في مسألة تجديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي واستكشاف إمكانية وضع جدول زمني منظم للأنشطة، بغية تعزيز العمل الموضوعي والمتعمق بشأن جميع بنود جدول الأعمال التي اعتمدناها في السنوات السابقة. ومرة أخرى، أود أن أؤكد من جديد التزامي، كرئيس للمؤتمر، باستكشاف كل إمكانية، وأود أن أشكركم مقدماً على مساندتكم لي، وأتمنى لنا جميعاً سنة ناجحة ومثمرة. وفضلاً عن ذلك، أود أن أؤكد على الدور الحاسم لزملائي، الرؤساء الآخرين للمؤتمر لهذا العام، في تعزيز جهودنا المتبادلة والمشاركة لتحقيق برنامج عمل موضوعي.

والآن أود الانتقال إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم. وأعطي الكلمة الآن لممثل اليونان، السيد أندراس كوس، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد كوس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد انضمت البلدان التالية إلى هذا البيان: جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، والجبل الأسود، وآيسلندا، وصربيا، وألبانيا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا.

السيد الرئيس، دعونا أولاً نهنئكم على توليكم منصب أول رئيس لمؤتمر نزع السلاح خلال دورة عام ٢٠١٤. إنها لفترة صعبة بالنسبة للمؤتمر، ونود أن نؤكد لكم أننا سنساندكم مساندة تامة في ما تبذلونه من جهود لتحقيق بداية ناجحة لهذه الدورة. ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة لتتوجه بالشكر للرئيسين السابقين، السفير كور والسفيرة أوبراين من أيرلندا، على

جهودها الدؤوبة في قيادة المؤتمر، والتي أفضت إلى اعتماد تقرير الدورة الأخيرة المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ونود أن نغتتم هذه الفرصة لشكر الأمين العام للأمم المتحدة على مخاطبته المؤتمر اليوم وعلى التزامه واهتمامه بأعمال المؤتمر. لقد استمعنا مرة أخرى لندائه العاجل إلى هذا المؤتمر من أجل بدء العمل الموضوعي وبدء المفاوضات التي طال انتظارها. ونحن نؤيد هذا النداء تأييداً تاماً، وسنعمل من أجل تلبية بفعالية.

ودعونا أيضاً نرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في المؤتمر المعين حديثاً، السيد مايكل مولر، ونؤكد له دعمنا الكامل في مساعيه.

ومن دواعي سرورنا أن هذه السنة الجديدة استهلّت بتطور إيجابي. ففي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، توصلت المجموعة المؤلفة من الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مع إيران إلى تفاهم مشترك بشأن طرائق تنفيذ التدابير الأولية على النحو المنصوص عليه في خطة العمل المشتركة الموقعة في جنيف في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بشأن برنامج إيران النووي. وبفضل هذا الاتفاق، تم وضع الأسس لتنفيذ متسق ومتين وسلس لخطة العمل المشتركة على مدى فترة الأشهر الستة المقبلة. وقد باشرت تلك الدول مع إيران تنفيذ الخطوة الأولى بالأمس، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وقام مجلس الاتحاد الأوروبي بتعليق بعض التدابير التقييدية التي كان قد فرضها ضد إيران لفترة ستة أشهر.

ويتمثل أحد المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي في ميدان نزع السلاح في تعددية الأطراف الفعالة. كما نود التأكيد مجدداً على الالتزام الثابت للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتوسيع عضوية المؤتمر. ونشدد على أهمية مواصلة المشاورات بشأن توسيع العضوية، ونؤيد بقوة تعيين منسق خاص بشأن توسيع عضوية المؤتمر.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الاختلال الذي يحقق بأداء جزء بالغ الأهمية من آلية نزع السلاح، والذي يتمثل في حالة الجمود المستمرة في مؤتمر نزع السلاح. لقد أهابت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٦٨/٦٤ بالمؤتمر أن يواصل تكثيف مشاوراته وبحث إمكانيات الخروج من حالة الجمود التي يواجهها عن طريق اعتماد برنامج عمل متوازن شامل وتنفيذه في أقرب وقت ممكن خلال دورته لعام ٢٠١٤.

ويضطلع مؤتمر نزع السلاح، وفقاً لولايته، بدور بالغ الأهمية في التفاوض على معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وهو محفل المجتمع الدولي الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. وعجزه عن الاضطلاع بهذا الدور يترك فراغاً كبيراً في مضمار نزع السلاح وعدم الانتشار. واعتماد برنامج عمل وتنفيذه يمثل أمراً ملحاً للغاية، فلم يعد أمامنا متسع من الوقت. لقد أظهر الفريق العامل غير الرسمي المنشأ بموجب الوثيقة CD/1956/Rev.1 في العام الماضي إرادة الدول الأعضاء في استكشاف سبل للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل وفي كسر حالة الجمود التي تحيق بالمؤتمر.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن البدء الفوري بالمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى

والتعجيل باختتامها، على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، لا يزال يشكل أولوية واضحة. فمعاهدة من هذا القبيل تشكل ضرورة ملحة في ميدان نزع السلاح النووي، كتكملة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والحظر الشامل للتجارب النووية. ويمكن، بل وينبغي، تناول شواغل الأمن القومي، على الرغم من مشروعيتها، بوصفها تشكل جزءاً من عملية التفاوض وليس شرطاً مسبقاً لها.

وندعو جميع الدول الأعضاء في المؤتمر إلى بدء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة دون تأخير، وبدء العمل بشأن المسائل الأخرى المدرجة على جدول الأعمال على نحو يتسق مع الوثيقة CD/1864، وهي آخر برنامج عمل أقره المؤتمر. ونحن نعتقد أيضاً أن بالإمكان اتخاذ تدابير لبناء الثقة على الفور دون حاجة إلى انتظار بدء المفاوضات الرسمية. ومن ثم ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعلان وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى والتقيد بهذا الوقف. ونحن نتطلع إلى الاجتماعات التي سيعقدها فريق الخبراء الحكوميين المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧، هذا العام وفي عام ٢٠١٥.

وسنظل على أهبة الاستعداد للدخول في مناقشات موضوعية بشأن البنود الأخرى المدرجة في الوثيقة CD/1864، أي بشأن الخطوات العملية لبذل جهود تدريجية ومنهجية بغية خفض الأسلحة النووية بهدف إزالتها في نهاية المطاف، بما في ذلك بشأن ما يمكن اتباعه من نهج بشأن الأعمال المستقبلية ذات الطابع المتعدد الأطراف؛ وبشأن جميع المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ وبشأن وضع ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها؛ وكذلك بشأن المسائل الأخرى المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

واتساقاً مع الشراكة القائمة بيننا وبين المجتمع المدني، نتطلع إلى تعزيز التفاعل بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح، ومن ثم تعزيز مساهمة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية في أعمال المؤتمر.

ومن الواضح أن اعتماد برنامج للعمل سيستلزم منا جميعاً جهوداً سياسية مطردة. وبإمكان الأعضاء مجتمعين أن يُعيدوا المؤتمر نزع السلاح الدور الرئيسي الذي بمقدوره تأديته في تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح على المستوى المتعدد الأطراف. ومن ثم ينبغي استغلال هذا العام على نحو فعال لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مساره. فليس بوسعنا تحمل سنة عقيمة أخرى.

السيد الرئيس، إننا لن ندخر وسعاً للعمل معكم من أجل تحقيق هذا الهدف، ونحث جميع الدول الأعضاء في المؤتمر على المشاركة البناءة في تحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل اليونان الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي، السفير أليكسي بورودافكين.

السيد بورودافكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أرحب بكم بوصفكم أول رئيس لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٤، وأتمنى لكم

النجاح في العمل الذي ينتظرنا. وبإمكان جميع رؤساء هذه الدورة، بطبيعة الحال، التعويل على مساندة الوفد الروسي. واسمحوا لي أيضاً أن أهنئ السيد مولر على تعيينه أميناً عاماً للمؤتمر بالنيابة.

ونحن ممتنون للأمين العام للأمم المتحدة لتحديثه إلينا ومشاطرتنا أفكاره بشأن سبل الخروج من المأزق الحالي وبدء النشاط العملي للمؤتمر. ونحن مهتمون جداً بهذه الأفكار وسوف ندرسها دراسة متأنية جداً.

وأود أن أتناول بعضاً من أهم المسائل المطروحة في جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح التي لها صلة مباشرة بالمؤتمر.

أولاً، أود أن أرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن المسائل المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني ونزع الأسلحة الكيميائية السورية. ونحن نشعر بالرضى لكون هذه الاتفاقات تنفذ بنجاح. وسيواصل الاتحاد الروسي المشاركة بنشاط في تنفيذ هذه الاتفاقات والاتفاقات اللاحقة بشأن البرنامج النووي الإيراني وتدمير الأسلحة الكيميائية السورية.

ولا شك أن أولويتنا تكمن في تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق انضمام الجميع إليها. ونتطلع إلى نجاح الدورة الثالثة والأخيرة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة التي ستعقد في الربيع، والتي ستكون حاسمة في التحضير لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، فإننا نعلق أهمية خاصة على تنفيذ معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها.

إن الاتفاق الذي أبرم في عام ٢٠١٠ بشأن المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها قد أثار بلا شك توقعات جديدة لدى المجتمع الدولي بشأن نزع السلاح النووي، الذي ترى دول كثيرة أنه يسير ببطء شديد. بيد أن الدولتين النوويتين الرئيسيتين تفيان بالتأكيد بالتزامتهما، ليس بالقول فحسب بل بالفعل أيضاً، وذلك في ما يتعلق بالجزء الأول من المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. أما في ما يتعلق بالجزء الثاني، الذي ينص على إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح العام والكامل، فغالباً ما يتم تجاهله كلياً. ونحن نرى أن ذلك النهج لا يتماشى إطلاقاً مع روح المعاهدة ونصها.

ومن الأهمية بمكان التوضيح بأن روسيا تؤمن كل الإيمان بالهدف النبيل المتمثل في تخليص الكوكب من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية. ولكنه سيتعين علينا، بغية الاضطلاع بهذه المهمة الطموحة، تحديد الأولويات الحقيقية ووضع نهج مناسب ومتوازن لبلوغها. فعلى سبيل المثال، تعتبر روسيا مسألة الطبيعة الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية وعدم القبول بأي استخدام لها أمراً بديهياً ولا يحتاج إلى مزيد من المناقشة. ولهذا السبب، فمن الأهمية بمكان ألا يؤدي الحديث عن الجانب الإنساني لاستخدام الأسلحة النووية إلى صرف الانتباه عن هدف تهية الظروف الملائمة لإجراء مزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية. لكن ما نراه هو في الواقع نقيض ذلك: فمسألة العواقب الإنسانية التي يستتبعها استخدام الأسلحة النووية أصبحت مسألة محورية والضرورات الاستراتيجية أصبحت هامشية. وأفضى ذلك إلى اختزال أشد المشاكل صعوبة لتحويلها إلى حد بعيد إلى بيانات عامة، في حين أن

أكثر المبادئ أهمية، أي نزع السلاح النووي على مراحل، يُقَابَل بالتجاهل. وأود أن أؤكد أنه، بالنسبة لنا، تبقى الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، التي اعتمدت بتوافق الآراء، هي خارطة الطريق لنزع السلاح النووي.

وتجربة روسيا والولايات المتحدة في التوصل إلى مجموعة كاملة من الاتفاقات بشأن تخفيض الترسانات النووية تبين أنه ليس هناك من طريق مختصر لتحقيق هدفنا المشترك. وعلاوة على ذلك، فإن الحالة الراهنة في العالم، وللأسف الشديد، ليست مؤاتية لإبرام اتفاقات جديدة في ميدان نزع السلاح النووي. فالعوامل السلبية التي تقوّض الاستقرار الاستراتيجي تزداد شدة. أما التحدي الأكبر أمام تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية فيكمن في الخطط الأحادية لإنشاء منظومة دفاعية عالمية مضادة للقذائف. وهي تنطوي، في شكلها الحالي، على إمكانية زعزعة الاستقرار لأنها تتعارض مع المبدأ الأساسي المتمثل في عدم مقبولية قيام أي دولة بتعزيز أمنها على حساب أمن الدول الأخرى. وعدم احترام هذا المبدأ، مع الأخذ في الاعتبار الصلة الوثيقة بين الأسلحة الاستراتيجية الدفاعية والأسلحة الاستراتيجية الهجومية، قد تترتب عليه عواقب سلبية للغاية، بما في ذلك بالنسبة لجدول أعمال نزع السلاح.

وبالإضافة إلى المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف، هناك تحد حقيقي يتمثل في الخطط الرامية إلى تفعيل مفهوم "توجيه ضربة عالمية خاطفة"، والاختلالات في موازين الأسلحة التقليدية، وعدم كفاية التقدم المحرز نحو بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية، وما إلى ذلك. ونحن على ثقة بأن جميع الدول التي تمتلك قدرات نووية عسكرية ستنتظم تدريجياً إلى الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي.

وهناك عامل هام آخر يجعل من الصعب المضي قدماً نحو إبرام اتفاقات جديدة بشأن الأسلحة النووية، وهو يتعلق بتزايد خطر تحوّل الفضاء الخارجي إلى مسرح للمواجهات المسلحة، وذلك بسبب عدم وجود حظر ملزم قانوناً في هذا الصدد.

وهذا ما يجعل الأولوية الرئيسية للاتحاد الروسي في إطار مؤتمر نزع السلاح هي منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويتزايد الاهتمام بهذه المسألة بسبب أهميتها الواضحة. والدليل على ذلك هو التأييد الواسع الذي حظي به القرار المتعلق بهذه المسألة في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

وأسابب موقف معظم الدول الرافض لاحتمال وضع أسلحة في الفضاء الخارجي مفهومه تماماً. ففي المقام الأول، يمكن لمثل هذه الأسلحة أن توجه ضربات في أي مكان من العالم، وأن تكون على مستويات عالية من الجهوزية، وأن تشن هجوماً لا يمكن الكشف عنه على أجسام موجودة في الفضاء أو على الأرض. وسوف يفضي هذا إلى زيادة الريبة بين الدول وإلى تقويض الاستقرار الاستراتيجي.

ونعتقد أن مشروع المعاهدة الذي وضعته روسيا والصين لينظر فيه المؤتمر منذ شباط/فبراير ٢٠٠٨ يمكن أن يكون مفيداً، ليس في مجال حظر وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي فحسب، بل كذلك في ضمان القدرة على التنبؤ في ما يتعلق بالوضع الاستراتيجي في العالم بوجه عام. ونود أن نبلغ المؤتمر أن مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء

الخارجي قد أدخلت عليه بعض التعديلات في ضوء المقترحات والملاحظات التي قدمها عدد كبير من الدول والنتائج التي خلص إليها فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

وبالتالي أصبح مشروع المعاهدة نتيجة الجهد الجماعي للمجتمع الدولي. ويجري حالياً وضع الخطوط النهائية على الصيغة المنقحة للمعاهدة، وسوف تقدم إلى المؤتمر في المستقبل القريب.

ونرى أن التدابير التي وضعها فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي يمكن أن تشكل عنصراً هاماً من عناصر مشروع المعاهدة الروسية - الصينية. ونحن نعول على التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء في المؤتمر في ما يخص مسألة السبل والوسائل التي يمكن من خلالها وضع هذه التدابير موضع التنفيذ.

وقد يمثل فرض إلزام على الدول بعدم البدء بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي خطوة هامة على طريق كفالة الأمن في الفضاء الخارجي واتخاذ تدابير وقائية فعالة.

وكما تعلمون، فإن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي قد أخذت على عاتقها هذا الالتزام. وقد وقعت روسيا بيانات ثنائية مماثلة مع إندونيسيا والبرازيل وسري لانكا. وفي ضوء الأهمية التي تكتسبها هذه المسألة، نعترم تقديم مشروع قرار في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ونتطلع إلى التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء في المؤتمر بشأن هذه المسألة، وبشأن إجراء مناقشة نشطة للمسألة باعتبارها إحدى المناقشات المواضيعية في المؤتمر.

وقد قال الوفد الروسي في مناسبات عديدة إنه يؤيد بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية كجزء من برنامج عمل متوازن شامل للمؤتمر وعلى أساس ولاية شانون. وما زلنا نعتقد أن أي مناقشة شاملة لاتفاق محتمل ينبغي أن تجري حصراً داخل إطار المؤتمر وأن تشارك فيها جميع البلدان التي تمتلك حالياً ترسانة من الأسلحة النووية. وأي خيار آخر سيقبل بقدر بالغ من فعالية عملنا بشأن المعاهدة ولا يُرجَّح أن يوفر أي قيمة مضافة.

والتحدي البالغ الأهمية الذي يواجهنا جميعاً هو استمرار حالة الجمود التي تحيق بالمؤتمر. واليوم، في افتتاح دورة عام ٢٠١٤، نجد أنفسنا مضطرين مرة أخرى، كما حدث في العام الماضي، لتناول مسألة التوقعات المستقبلية للمؤتمر.

وأود ها هنا تأكيد موقفنا الثابت: إننا نرى أن السبيل الوحيد للخروج من المأزق الحالي لا يكمن في تفكيك آليات نزع السلاح التي وضعتها الأمم المتحدة بل في امتلاك الإرادة السياسية والتحلي بالصبر والاضطلاع بالعمل الشاق اللازم لحل النزاعات الناجمة عن أسباب موضوعية والتوصل إلى حل توافقي.

فمن مصلحة المجتمع الدولي الحفاظ على المؤتمر، وهو أهم محفل للتفاوض المتعدد الأطراف في ميدان نزع السلاح. ولهذا السبب، فإننا ندعو إلى التحلي بأقصى درجات المسؤولية والابتكار في البحث عن قاسم مشترك من أجل البدء في أقرب وقت ممكن بالمناقشات الموضوعية بشأن المؤتمر، حالما تتوفر الظروف المؤاتية لذلك.

لقد ألحق ضررٌ بالغ بالآليات المرموقة لنزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وبالمؤتمر نفسه، من خلال اتخاذ قرارات أدت في الممارسة العملية إلى إحالة عدد من المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر إلى محافل مختلفة لمناقشتها. فمحاولات إحالة هذه المسائل إلى الجمعية العامة، التي من حيث المبدأ لا تتخذ قرارات بتوافق الآراء، سيعطي فقط الانطباع بتحقيق التقدم، أما في الواقع فيمكن أن يؤدي إلى زيادة الانقسامات وتفاقم النزاعات. ومن الواضح أن المشاكل التي تمس المصالح الحيوية للأمن القومي للدول، بما في ذلك نزع السلاح النووي، لا يمكن أن تُحل ببساطة على أساس التصويت.

وكتدبير انتقالي مؤقت، طرح الوفد الروسي فكرة الاتفاق على برنامج عمل للمؤتمر لا ينص على إجراء مفاوضات، بل على إجراء مناقشات مستفيضة للقضايا الأربع الرئيسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وكان هذا منطلق البيان المشترك الذي شاركت في تقديمه مجموعة من الدول المهتمة إلى اللجنة الأولى دعماً لمؤتمر نزع السلاح خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وقد انضم إلى ذلك البيان ستة عشر بلداً يمثلون شتى المجموعات والقارات.

ونحن واثقون من أن اعتماد ما يسمى ببرنامج العمل المبسط للمؤتمر الذي يركز على المناقشة سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح. وسوف يفضي إلى إتاحة الفرصة أمام جميع الدول المهتمة للمشاركة في المناقشات الرسمية المنظمة الرامية إلى تحقيق النتائج بشأن المسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال، وهو ما قد يفضي إلى إجراء مفاوضات متعددة الأطراف، وفي نهاية المطاف، إلى إبرام اتفاقات ملزمة قانوناً.

وأود التشديد على أننا نوافق عمداً على مهمة بحث مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، مع أننا على استعداد أن نبدأ فوراً المفاوضات بشأن مسألة الأسلحة في الفضاء الخارجي.

السيد الرئيس، بوصفكم أول رئيس لدورة المؤتمر لعام ٢٠١٤، توليتم مهمة صعبة، ألا وهي مهمة وضع الأساس لأعمال المؤتمر الملموسة. اسمحوا لي من جديد بأن أؤكد لكم أننا جاهزون للتعاون معكم بشكل بناء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا، السفير فينيسيو ماتي.

السيد ماتي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم هذه المسؤولية الهامة. ونتمنى لكم كل التوفيق في الاضطلاع بمهمتكم، ونؤكد لكم الدعم الكامل لوفد بلدي.

وإذ أتكلم بوصفي البلد الذي سيكون الرئيس المقبل لمؤتمر نزع السلاح، أود أن أقول إننا مقتنعون بأن التعاون الكامل والمنسق بين الرؤساء الستة جميعاً سيكون عاملاً رئيسياً في استئناف المؤتمر لأنشطته. وهناك حاجة ماسة لإعادة المؤتمر إلى العمل، كما أكد ذلك بقوة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، في بيانه هذا الصباح، وإيطاليا تؤيد هذا البيان تأييداً كاملاً. كما أود أن أرحب بالسيد مايكل مولر وأعرب له عن تحاني على تعيينه أميناً

عاماً لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة. وأنا متأكد من أن ما يتحلى به من قدرات شخصية وكفاءات بارزة سيكون عوناً كبيراً لنا في أعمالنا.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به في وقت سابق من هذا اليوم باسم الاتحاد الأوروبي. وهناك بعض المسائل التي نود أن نذكرها من وجهة نظر وطنية.

نحن لا نزال نؤمن بأن تعددية الأطراف الفعالة أمر حاسم في ميدان نزع السلاح، وفي هذا السياق، لا يزال دور المؤتمر بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح يكتسي أهمية بالغة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن استمرار حالة الجمود يقوّض مصداقيته. وينبغي للمؤتمر أن يستأنف أعماله دون مزيد من التأخير. ونأمل أن يتحقق ذلك في الدورة السنوية الحالية. وفي هذا الإطار، ينبغي أن يشكل اعتماد برنامج عمل، بطبيعة الحال، شاغلنا الرئيسي، وينبغي لنا جميعاً السعي الحثيث من أجل بلوغ هذا الهدف. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي لجميع الوفود إبداء أقصى قدر ممكن من المرونة. وهذا ما دفعنا في العام الماضي إلى تأييد اقتراح الأمين العام السابق للمؤتمر، السيد توكايف، بإنشاء فريق عامل غير رسمي تسند إليه مهمة وضع برنامج عمل قوي المضمون ينفذ على مراحل.

وللأسف، دلت المناقشات التي أجريت في إطار الفريق العامل غير الرسمي على أننا بحاجة إلى مزيد من المفاوضات من أجل اعتماد برنامج للعمل. وبانتظار ذلك، نعرب عن استعدادنا لدعم أي حل بناء يمكن أن يمكّن المؤتمر من الاضطلاع بأعماله.

وينبغي ألا ندخر جهداً في مواصلة العمل من أجل تلبية التوقعات التي دفعت المجتمع الدولي إلى إنشاء هذا المحفل. وتقع على عاتقنا مسؤولية ضخمة. دعونا نثبت أننا جديرون بالثقة التي منحت لنا. وبإمكاننا أنؤكد لكم، السيد الرئيس، أن وفدي مستعد للمشاركة بنشاط في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إيطاليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة.

والآن يسرني أن أرحب ترحيباً حاراً بزميلنا الجديد، السفير د. بالا فنكاتش فارما من الهند، الذي تولى مسؤولياته بوصفه ممثلاً لحكومة الهند في مؤتمر نزع السلاح.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، السيد كريستوفر باك.

السيد باك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يسرني أن أهنيئ إسرائيل، وأنتم شخصياً، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في بداية دورة عام ٢٠١٤. إن التحديات التي تواجه المؤتمر هذا العام لا تقل صعوبة ولا تقل أهمية عن تلك التي واجهت هذا المحفل في عام ٢٠١٣، ويمكنكم التعويل على المساندة الكاملة للولايات المتحدة في الجهود التي تبذلونها في توجيه أعمال المؤتمر. ويسرني أيضاً أن أهنيئ السيد مايكل مولر على توليه مهامه كأمين عام للمؤتمر بالنيابة. ودعوني أيضاً أعرب عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، الذي انضم إلينا هذا الصباح وأكد على أهمية عملنا.

لقد قيل ويُقال وسيقال الكثير عن المأزق الحالي لمؤتمر نزع السلاح والحاجة الملحة إلى عودة هذه الهيئة إلى مهمتها الدائمة، ألا وهي التفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح. وللمؤتمر

والهيئات التي سبقته تاريخ طويل سُجل فيه التوصل إلى اتفاقات بارزة كانت كلها بحد ذاتها خلافية واستغرقت سنوات لإنجازها. والولايات المتحدة، إذ تضع في اعتبارها ذلك الإرث وإمكانات المؤتمر الفريدة والدائمة، تشاطر بالتأكيد نفاذ صبر الكثيرين في المجتمع الدولي إزاء إنهاء حالة الجمود التي تحيق بالمؤتمر.

وفي مواجهة المأزق الحالي، من الضروري تجنب أي محاولة لخفض مستوى طموحنا الجماعي. ونحن نأخذ بهذا الرأي في ظل استمرار الولايات المتحدة في خططها الطموحة للقضاء على خطر الأسلحة النووية. وبالعامل مع شريكنا روسيا، لم يحدث أن قام أي بلد بتخفيضات أعمق وأوسع نطاقاً من التي قمنا بها بهدف خفض الترسانة النووية. فقد خفضت الولايات المتحدة مخزوناتها من الأسلحة النووية بنسبة ٨٤ في المائة منذ أعلى مستوياتها خلال الحرب الباردة، وما زال هذا العمل مستمراً. فالتنفيذ اليومي المكثف للمعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، بما في ذلك تبادل أكثر من ٦٠٠ ٥ إشعار بشأن المعاهدة، وإجراء أكثر من ١٠٠ عملية تفتيش موقعي من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الروسي منذ دخول المعاهدة حيز النفاذ قبل ثلاث سنوات تقريباً، يسير في الطريق الصحيح لخفض الرؤوس النووية الاستراتيجية الأمريكية والروسية المنشورة إلى أدنى مستوى لها منذ الخمسينيات. ورغم تقيّد أعمال التنفيذ بالجدول الزمني المحدد، فإن الولايات المتحدة تسعى إلى التفاوض بشأن مزيد من التخفيضات النووية مع روسيا.

وهذه العملية التدريجية المطردة، والمضنية بالضرورة، لنزع السلاح النووي قد كفلت استمرار الاستقرار الاستراتيجي بمستويات من الأسلحة النووية أدنى بكثير. كما أنها أوجدت منهجيات وعادات في التعاون تعتبر أساسية لتحقيق الشفافية وتوفير الثقة المطلوبة في الأطر الأمنية، مع الاستمرار في خفض المطرد للترسانات النووية. ونحن فخورون بالفعل بهذا النمو التدريجي للإنجاز الأمريكي الروسي البارز في مجال التحقق من نزع السلاح النووي، ونحن على قناعة بأنه سيوفر في المستقبل زخماً قيماً وأدوات مفيدة للنُهُج المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي. وفي السنوات الأخيرة، أضيف إلى هذه الجهود الثنائية جدول أعمال نشط جداً في إطار مؤتمر الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك العمل الجاري لوضع مرجع مشترك للتعاريف المتصلة بنزع السلاح النووي في الفريق العامل للدول الخمس بقيادة الصين، إلى جانب الجهود التي تبذلها المملكة المتحدة وفرنسا لتعزيز الشفافية ولمواصلة تطوير منهجيات التحقق.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أن الخطوة المنطقية المقبلة، والضرورية بالفعل، لتحقيق أهدافنا المشتركة لنزع السلاح النووي تتمثل في التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي بالتأكيد خطوة أساسية يمكن لجميع الدول المساهمة في تحقيقها على الفور. وببساطة، لا يمكننا أن نصل إلى النهاية إذا لم نبدأ من البداية. إن فرض حظر يمكن التحقق منه على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أمر ضروري إذا ما أردنا تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي ما يتصل بهذا الهدف، لا تزال الولايات المتحدة ترى أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المفضل لإجراء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وذلك لأن المؤتمر يعمل على أساس توافق الآراء، مما يكفل المساواة في حماية المصالح الأمنية الوطنية في

المفاوضات، وهو في موقع فريد يؤهله للتفاوض بشأن معاهدة كهذه. وخلال هذه السنة، نتطلع إلى الاجتماعات المقبلة التي سيعقدها فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والتي يمكن أن تكتمل - لا أن تحل محل - جهودنا لتعزيز المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في المؤتمر. وقد آن الأوان للنهوض بهذا الهدف الدولي الرئيسي الذي يجب أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من أي برنامج عمل للمؤتمر.

ونحن لا نقلل من أهمية المسائل الرئيسية الأخرى المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، وهي: نزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونحن مستعدون للدخول في مناقشات موضوعية بشأن كل من هذه المسائل في المؤتمر باعتبارها جزءاً من برنامج عمل يعتمد بتوافق الآراء. وفي الوقت نفسه، اتخذت الولايات المتحدة خطوات عملية للنهوض بكل من هذه المسائل. ويسرنا أن نؤيد الدراسة التي أعدها فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وأن ننضم إلى متبني قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٠/٦٨ الذي يتيح مواصلة النظر في التوصيات الواردة في تلك الدراسة. وهناك تدابير ثنائية ومتعددة الأطراف عملية وهامة يمكن للدول اتخاذها لتعزيز أمن الفضاء، مثل إتمام وضع وتطبيق مدونة دولية لقواعد السلوك بشأن الأنشطة في الفضاء الخارجي.

وتواصل الولايات المتحدة أيضاً تأييد تمديد الضمانات الأمنية السلبية من خلال بروتوكولات معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نشاور مع الأطراف في منطقة آسيا الوسطى من أجل حل المسائل العالقة، ولا نزال ملتزمين بالتوقيع على بروتوكول بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة جنوب شرق آسيا في أقرب وقت ممكن. وأود أن أؤكد أيضاً أن الولايات المتحدة تواصل العمل بعزم ثابت مع السفير لاجافا والدول الأخرى التي شاركت في الدعوة إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط من أجل تهيئة الظروف المناسبة لعقد هذا المؤتمر. ونحن ملتزمون بعقد مؤتمر ذي جدوى يضم جميع دول المنطقة، ونواصل تشجيع دول المنطقة على العمل بشكل مباشر مع بعضها البعض من أجل تجاوز الخلافات المتبقية بحيث يمكن عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

وعندما ننظر إلى السنة التي أمامنا في مؤتمر نزع السلاح، من المهم أن نتذكر أن دورة المؤتمر لعام ٢٠١٣ قد حققت بالفعل توافقاً ملحوظاً في الآراء في أواخر السنة. وعلى الرغم من عدم التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل، فإن قرار إنشاء فريق عامل غير رسمي تسند إليه ولاية وضع برنامج عمل قوي المضمون ينفذ على مراحل أفضل إلى تحول في دينامية المناقشات، ووفر المجال لتبادل أكبر للآراء بشأن العقبات التي تواجه الدول الأعضاء في المؤتمر والفرص المتاحة لها في سياق سعينا إلى إعادة المؤتمر إلى الاضطلاع بأعماله. وإذا ما بقي وضع برنامج عمل مفيد أمراً صعب التحقيق في سياق مداولاتنا هذا العام، فإن الولايات المتحدة لا تمانع في إحياء الفريق العامل غير الرسمي وذلك في الوقت المناسب بغرض تجريبه مرة أخرى كآلية لكسر حالة الجمود الراهنة ووضع برنامج عمل يجسد أهداف المؤتمر وإمكانياته في هذه المرحلة من نزع السلاح المتعدد الأطراف. وفي الوقت نفسه، نأمل أن يتم اللجوء إلى الأدوات التي يتيحها المؤتمر

للمشاركة الموضوعية في المسائل الهامة بغية إجراء مناقشات مثمرة ومنتجة بشأن البنود المعروضة على المؤتمر.

وإذ تضع الولايات المتحدة في اعتبارها كل ما حققه المؤتمر في السنوات الماضية وما لديه من إمكانيات هائلة، فإنها تتطلع إلى الاضطلاع مع الدول الأعضاء والدول المراقبة في المؤتمر بعمل خلاق ومتواصل من أجل النهوض بمصالحنا المشتركة وأمننا المشترك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك، السفير خورخه لوموناكو.

السيد لوموناكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، بما أنني آخذ الكلمة للمرة الأولى أمام مؤتمر نزع السلاح، أود أن أؤكد مساندة وفدي لكم في الاضطلاع بمهامكم واستعدادي للتعاون مع أعضاء المؤتمر والمجتمع الدولي في جنيف.

إن الفعاليات الأخيرة في مجال نزع السلاح قد أظهرت حرص المجتمع الدولي على إحراز تقدم بشأن هذه المسألة. فقد عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي بالتزامن مع انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي. وقبل ذلك، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٥٦/٦٧ المتعلق بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف؛ وبموجبه أنشأت فريقاً عاماً مفتوح باب العضوية لم يجرز حتى الآن كل النتائج المرجوة منه.

وفي الوقت نفسه، يعتبر انضمام سورية إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ خطوة هامة صوب تحقيق عالمية هذا الصك، الذي جرى التفاوض بشأنه في هذا المؤتمر. وهذه الأحداث وجائزة نوبل للسلام، الممنوحة عن جدارة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٣، تظهر قيمة الدبلوماسية والقانون الدولي كأداتين لحظر الأسلحة اللاإنسانية وأهمية النظم الصارمة للتحقق المتعدد الأطراف.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، ترحب المكسيك بوجه خاص بأحد أكبر النجاحات المحققة في ما يتصل بالأسلحة على الصعيد المتعدد الأطراف في السنوات الأخيرة، ألا وهو قيام الجمعية العامة بالتفاوض بشأن معاهدة تجارة الأسلحة واعتمادها، والتي فتحت باب التوقيع عليها في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وكانت المكسيك البلد السابع عشر في التصديق على هذه المعاهدة، وقد أصدرت إعلاناً بشأن التطبيق المؤقت للمعاهدة على أمل أن تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

إن وجود الأسلحة النووية يشكل مصدر قلق كبير منذ الكارثة التي تعرضت لها الإنسانية جراء التفجيرات الذرية في هيروشيما وناغازاكي. ومن الجدير بالذكر أن ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعكس هذا الشاغل. وكان هذا أيضاً موضوع الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي أنشأت هذا المؤتمر في عام ١٩٧٨ والتي أعربت فيها الجمعية العامة عن إيمانها بأن نزع السلاح النووي أمر أساسي لتعزيز السلم والأمن الدوليين ولتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب.

ونعلم جيداً أن أي تفجيرات نووية، سواء كانت عن قصد أو بغير قصد، ستترتب عليها آثار عالمية ضخمة وطويلة الأجل. ولذا اجتمعت وفود من ١٢٨ بلداً في أوصلو في

آذار/مارس ٢٠١٣ لمناقشة هذه المسائل مع ممثلي المنظمات الدولية والمجتمع المدني. وقد وفرت تلك المناقشات معلومات مفيدة للغاية بشأن الآثار المحتملة لأي انفجار نووي وأظهرت أنه لن يكون بإمكان أي بلد أو أي منظمة دولية في واقع الأمر التعامل مع العواقب المروعة لانفجار ذري في عالم اليوم. ويجب أن تستمر هذه المناقشات حتى نبرهن أن شواغلنا تستند إلى بيانات تقنية وعلمية.

ومن أجل ذلك، ستستضيف المكسيك المؤتمر الدولي الثاني المعني بالعواقب الإنسانية التي يستتبعها استخدام الأسلحة النووية في ناياريت يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤. ونشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبخاصة جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح، على حضور مؤتمر ناياريت وعلى النظر بمزيد من التعمق في هذه المسألة التي ينبغي أن تتمحور حولها جميع مناقشاتنا.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن القلق إزاء العواقب الإنسانية التي يستتبعها استخدام الأسلحة النووية هو الذي دفع مؤتمر نزع السلاح إلى التفاوض بشأن حظر التجارب النووية، وينبغي أن يبقى هو السبب الذي يدفعنا إلى تحقيق عدم انتشار هذه الأسلحة. وينبغي أن يكون احتمال وقوع كارثة إنسانية سبباً كافياً لدفعنا إلى تنشيط عملية نزع السلاح واستئناف المفاوضات المتعددة الأطراف من أجل مواصلة بناء الإطار القانوني الدولي اللازم لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

ولم يعد من الممكن في عصرنا هذا أن يقوم النظام الأمني العالمي، الرامي إلى إحلال السلم والأمن الدوليين، على السلاح والتهديد وإلحاق الضرر والتدمير أو على أسلحة ذات آثار عشوائية لا يمكن التحكم بها.

لقد قدم بلدي دعمه الكامل لهذا المحفل وللهيئات التي سبقته، لأنها جميعاً أنشئت لتحقيق هدف توليه المكسيك أولوية عليا. ولهذا نعتبر، كما أكدنا مراراً، أن عدم اضطلاع المؤتمر بعمله الموضوعي أمر غير مقبول.

ولذا فإن وفدي كان شديد السرور لحضور الأمين العام، السيد بان كي - مون، بيننا هذا الصباح، ولكن سرورنا كان أعظم بالكلمات التي وجهها إلينا. وأنا أشير هنا إلى اهتمامه بالمؤتمر، وتقييمه للحالة، والشواغل التي أعرب عنها والتي يشاطرها بها وفدي، وفوق كل شيء مقترحاته بشأن كيفية الخروج من حالة الجمود غير المقبولة. ووفدي على استعداد للتفكير بجدية في النهج الذي طرحه الأمين العام في هذه القاعة بالذات هذا الصباح.

وكما درجنا عليه دائماً، ستشارك المكسيك مشاركة بناءة في هذه الدورة وستساهم مساهمة كاملة، مرة أخرى، على أمل إحراز تقدم بشأن جدول أعمال نزع السلاح. ومع ذلك، فإننا ندرك أن الدوافع التي أدت إلى هذا المأزق لا تزال قوية، كما كان عليه الحال منذ سنوات، وما لم تتغير تلك الدوافع لن يكون بالإمكان إحراز أي تقدم. وما زلنا نحث الأعضاء الذين يشاطروننا وجهة النظر هذه وممثلي المجتمع المدني على دعم جهودنا في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المكسيك على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس، السفير ميخائيل خفوستوف.

السيد خفوستوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، باسم وفد بيلاروس، أن أهنئكم على انتخابكم لمنصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. ويمكنكم أن تعولوا على مساندة وفد بلدي الكاملة لكم في اضطلاعكم بولايتكم.

ونرحب بالخطاب الذي أدلى به للتو الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، بشأن أعمال المؤتمر. ولا ريب أنه ينبغي لجميع الوفود الأخذ به كمرجع هام لتنشيط الجهود الرامية إلى استرداد المؤتمر لعافيته بالكامل.

وترى جمهورية بيلاروس أن المؤتمر هو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة ذات الأهمية العالمية في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وتؤيد بيلاروس استئناف المؤتمر لأعماله الموضوعية.

ودعوني أشاطركم بعض الأفكار بشأن الجوانب التنظيمية لأنشطة المؤتمر في الدورة الحالية.

إن بيلاروس مستعدة لدعم توسيع عضوية المؤتمر، شرط تحقق أوسع توافق ممكن في الآراء بين الوفود بشأن هذه المسألة.

ونحن نؤيد فكرة إشراك المجتمع المدني على نطاق أوسع في أعمال المؤتمر.

وكما نعلم جميعاً، هناك تباينات حادة في وجهات نظر الوفود بشأن ماهية الأسباب الجذرية للأزمة التي يعاني منها المؤتمر. فبعض الوفود يعتبر أن العقبة أمام بدء المفاوضات داخل المؤتمر هي القواعد القائمة التي تنظم عمل المؤتمر. إن وفدي يعتقد، على العكس من ذلك، أن النظام الداخلي الحالي متوازن. فمبدأ توافق الآراء المنصوص عليه في النظام الداخلي فيما يتعلق بجميع القرارات التي يتخذها المؤتمر يشكل ضماناً بأخذ المصالح الأمنية الوطنية العليا للدول الأعضاء في الاعتبار، وهو يكفل أن يكون أي صك صادر عن المؤتمر شاملاً وذا طابع عالمي.

وتؤيد بيلاروس الإبقاء على الإجراء المتبع في تعيين رؤساء المؤتمر وتناوبهم. ونحن نرى أن هذه الصيغة لتناوب الرؤساء تتسم بالديمقراطية لأنها تتيح لكل وفد بدوره رئاسة المؤتمر.

وفي رأينا أن المؤتمر يخفق في أداء مهامه التفاوضية بسبب اختلال التوازن بين مصالح الدول وُتُهجها المختلفة فيما يتعلق بسبل ووسائل ضمان الأمن الوطني والإقليمي. إن تصحيح الوضع والسعي إلى تحقيق توافق دولي في الآراء يتطلبان كثيراً من الوقت والجهد، لا سيما من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

ويتعين على المؤتمر المضي في البحث عن قرار توافقي محدد الأهداف في بداية المفاوضات.

وأود أن أشاطركم بعض الأفكار بشأن المسائل الموضوعية المتصلة بأنشطة المؤتمر.

إننا نؤيد جدول الأعمال "التقليدي"، لكون جدول الأعمال الحالي يتيح لجميع الوفود فرصة التعبير عن رأيها بشأن جميع الجوانب المتعلقة بمسائل نزع السلاح.

ونحن بالتأكيد نؤيد استئناف عملية التفاوض في المؤتمر هذا العام. ولا تضع بيلاروس أي شروط مسبقة بشأن اعتماد برنامج عمل المؤتمر أو تنفيذه.

وسنكون مستعدين لدعم اعتماد ولاية تفاوضية بشأن أي من القضايا الرئيسية، مثل نزع السلاح النووي أو المواد الانشطارية أو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أو الضمانات الأمنية السلبية.

ومن وجهة نظرنا الوطنية، تظل أولويتنا هي حظر استحداث أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل.

وفي حال تعذر تحقيق "سيناريو تفاوضي متفائل"، فإن وفدنا سيكون على استعداد لدعم اعتماد برنامج عمل للمؤتمر يركز على المناقشة.

ولن نعارض إعادة إنشاء فريق عامل غير رسمي هذا العام من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل المؤتمر.

وعلى أساس تحليل أجري لجميع الآراء التي تم الإعراب عنها في السنوات الأخيرة، يمكننا القول إنه لم يسبق لأي وفد في هذه القاعة أن أعلن عن معارضته من حيث المبدأ لبدء عملية التفاوض في المؤتمر. وهذا يعني أن المؤتمر لا زالت لديه الإمكانيات اللازمة لاستئناف العمل الموضوعي، ويجب أن نواصل البحث عن حل توافقي بشأن الخيارات والنتائج. ومن الواضح أنه يتعين علينا التشاور أكثر فيما بيننا، ليس هنا في مؤتمر نزع السلاح فحسب، بل أيضاً في المحافل الأخرى. وفي هذا السياق، فإن دور الدول النووية الخمس ومساعدتها الحميدة تتسم بأهمية أكبر لكونها قادرة على الاضطلاع بدور هام في تحقيق التقدم في سياق العلاقات الدولية المعقدة التي نواجهها اليوم.

وأكرر مرة أخرى أننا نعتبر أن المؤتمر لا يزال يمثل الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي تشارك فيها جميع الدول الرئيسية في العالم. ويجب ألا ننسى أن المهمة الرئيسية للمؤتمر هي النهوض بمصالح البشرية جمعاء، حيثما يتعلق الأمر بنزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بيلاروس على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا، السفير مايكل بيونتينو.

السيد بيونتينو (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به للتو باسم الاتحاد الأوروبي.

ودعوني أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم أول رئاسة لمؤتمر نزع السلاح خلال دورة عام ٢٠١٤. ونأمل أن تتمكنوا من توجيهنا في محاولتنا للتغلب على الجمود الذي يحيق بالمؤتمر والذي ألقى بظلاله القاتمة على أعمالنا منذ عام ١٩٩٦. بيد أن الأمور بدأت تتحرك. وبالفعل استطعنا في دورة العام الماضي تسجيل بعض التقدم. وهنا نتوجه بالشكر الخاص إلى الرؤساء السابقين وأمين عام مؤتمر نزع السلاح آنذاك، السيد قاسم - جومرت توكاييف، الذين أرسوا أسس ما حققناه من تقدم.

وأود أيضاً أن أؤكد للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة المعين حديثاً، السيد مايكل مولر، الدعم الثابت لألمانيا. ونرحب به ترحيباً حاراً ونتطلع إلى التعاون المثمر معه.

ودعوني أيضاً أعرب عن تقدير حكومتي العميق للأمين العام للأمم المتحدة لتكريمه المؤتمر بحضوره اليوم. ونعتبر هذا دليلاً آخر على التزامه العميق والمستمر بالمؤتمر هنا في جنيف وبقضايا نزع السلاح عموماً. وبالفعل ينبغي لنا، بغية الخروج من هذا المأزق، استكشاف سبل جديدة والانفتاح على أفكار جديدة. وألمانيا من جانبها ما فتئت تدعو إلى توسيع عضوية المؤتمر، وهو أمر طال انتظاره، وإلى إجراء تنقيح مناسب لأساليب عمل المؤتمر.

السيد الرئيس، في ضوء الوضع السائد حالياً في المؤتمر، نعتقد أن مسؤولية كبيرة تقع على كاهلكم، أنتم وسفراء إيطاليا وكازاخستان وكينيا واليابان، بوصفهم الرؤساء المقبلين خلال دورة عام ٢٠١٤. فنحن بحاجة إلى نهج كلي للتجديد بإحراز التقدم نحو وضع برنامج عمل متوازن يستند إلى الوثيقة CD/1864، فضلاً عن بدء التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية الأخرى على أساس الولاية الواردة في الوثيقة CD/1299. وأود أن أؤكد لكم مساندة وفد بلدي الكاملة لكم في أداء مهمتكم الهامة والشاقة.

وبما أن هذه هي الجلسة هي الأولى من دورة هذا العام، اسمحوا لي أن أقدم عرضاً موجزاً. يمكن القول بأن السنة الماضية كانت عن حق سنة جيدة بالنسبة لنزع السلاح. وبإمكاننا إحراز التقدم إن لم نستسلم بسرعة.

لقد شكل اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة بعد نحو ثماني سنوات من المفاوضات الشاقة إنجازاً رائعاً بالفعل. ولدينا ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه المعاهدة التي تشكل معلماً هاماً ستحظى بمزيد من القبول في المستقبل.

وبانضمام سورية إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أمكن أخيراً التصدي للتهديد الذي تشكله الأسلحة الكيميائية في هذا البلد. ومن المؤسف أن هذا التحرك لم يأت إلا بعد أن استخدمت الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وهذا يبرهن كذلك على أن معاهدات تحديد الأسلحة ونزع السلاح لا تزال تعتبر عنصراً أساسياً من عناصر القانون الإنساني الدولي والسياسات الأمنية في عالم اليوم. وينبغي أن يشكل الحظر المطلق للأسلحة الكيميائية درساً للمستقبل.

إن نجاح محادثات المجموعة المؤلفة من الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مع إيران بشأن البرنامج النووي الإيراني أفضى إلى تفاهم مشترك بشأن كيفية تنفيذ خطة العمل المشتركة لجنييف التي تم التوصل إليها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. فبعد سنوات عديدة من المفاوضات الشاقة، أمكن التوصل إلى اتفاق متين شمل خطوات يمكن التحقق منها في ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. وهنا في مؤتمر نزع السلاح تمكّننا من إحراز بعض التقدم، وإن كان محدوداً.

ونأمل بإخلاص أن يفضي إنشاء الفريق العامل غير الرسمي المكلف بوضع برنامج عمل قوي من حيث المضمون إلى تغيير ديناميات مناقشاتنا وإلى جعلها أكثر شفافية وأكثر حيوية.

ومع ذلك، فإننا جميعاً ندرك أن الفترة السابقة لانعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستكون فترة صعبة. ويحدونا الأمل في أن نحز تقدماً بشأن الركائز الثلاث للمعاهدة جميعها. فخطة عمل معاهدة عدم الانتشار تزودنا بخطة طريق أساسية. وفي

هذا السياق، نرحب بالاقترح الذي قدمه الرئيس أوباما في برلين للشروع في مفاوضات مع الاتحاد الروسي بشأن تخفيضات جديدة تتجاوز ما تنص عليه المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. كما أننا نواصل دعم الجهود التي يبذلها الميسر للتمهيد لعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ومع بداية عملنا في عام ٢٠١٤، علينا أن ندرك أن تغير بيئة نزع السلاح سيؤثر بشكل كبير على أعمال مؤتمر نزع السلاح. وليكن الأمر واضحاً، إن أهمية المؤتمر على المحك.

ففي عام ٢٠١٤، سيبدأ فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أعماله. ونتوقع من هذا الفريق تقديم توصيات موضوعية بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع هذه المعاهدة. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن يكون بوسع المؤتمر إدماج هذه التوصيات في أعماله.

وعلاوة على ذلك، اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين عدداً من القرارات تؤثر بشكل مباشر على المؤتمر. وسيشكل عام ٢٠١٤ مرحلة حاسمة في عمليات التحضير لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥. وسيكون التقدم المحرز في مؤتمر نزع السلاح أساسياً في إنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة.

ولهذه الأسباب جميعها، نعتقد أن عام ٢٠١٤ سيكون حاسماً كذلك بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح. ومدى أهميتنا سيوضع أيضاً موضع التساؤل إذا فشلنا في التوصل إلى اتفاق بشأن أشد المسائل المعروضة علينا إلحاحاً.

وبالتالي، ينبغي لنا، دون مزيد من التأخير وبعد اتخاذ قرار بشأن جدول أعمالنا، أن نبدأ العمل ضمن الفريق العامل غير الرسمي من أجل استكشاف جميع الإمكانيات المتاحة للتوصل إلى برنامج عمل. ولهذا السبب ينبغي تحديد ولاية الفريق في أقرب وقت ممكن. ونعتقد أن الفريق العامل غير الرسمي يعتبر، في الوقت الحاضر، أفضل النهج الواعدة المتاحة للتغلب على عجزنا في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل.

وثانياً، ندعو، نتيجةً للجولة الأولى لمناقشات الفريق العامل غير الرسمي في عام ٢٠١٣، إلى ضرورة الاتفاق على جدول زمني موضوعي للأنشطة بالنسبة لعام ٢٠١٤. ونعتقد أن النهج الذي وضعه الفريق العامل غير الرسمي يوفر أساساً صالحاً لذلك. وينبغي للجدول الزمني الموضوعي للأنشطة أن يوفر، بطريقة متوازنة، المجال والوقت اللازمين لإجراء مناقشات موضوعية بشأن جميع المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وهذا لا يمكنه أن يحل محل المفاوضات الضرورية وإنما من شأنه أن يمهد لها الطريق.

وفي ضوء ما تقدم، أود أن أؤكد مرة أخرى على ضرورة التوصل إلى نهج متسق بالنسبة لعام ٢٠١٤ من أجل دفع عجلة التقدم المحرز نحو وضع برنامج عمل متوازن. ويمثل التنسيق بين جميع رؤساء المؤتمر لهذا العام أمراً أساسياً لتحقيق ذلك. ودعوني أؤكد لكم أن وفد ألمانيا على استعداد لمساندتكم بكل الطرق الممكنة، إذ لا يمكننا إضاعة مزيد من الوقت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثلة كندا، السيدة كيلى أندرسون.

السيدة أندرسون (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، إنه لمن دواعي سروري أن أرى إسرائيل تتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وبالنيابة عن حكومة كندا، أود أن أهنئكم على توليكم هذه المهمة. وأؤكد لكم مساندة وفدي الكاملة لمساعدتكم على الاضطلاع بالمهام التي أسندتها المؤتمر إليكم. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على انضمامه إلينا اليوم.

إن إسرائيل تواجه اليوم نفس التحدي الذي واجهه كل الرؤساء الجدد للمؤتمر منذ المفاوضات بشأن معاهدة حظر التجارب النووية، وهو إيجاد أجمع الوسائل للعودة بهذا المؤتمر إلى الدور المنوط به بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة على مستوى العالم المعنية بنزع السلاح النووي. وكندا واثقة من أن إسرائيل ستبذل قصارى جهدها للسعي إلى تحديد العناصر المناسبة لبرنامج عمل يحظى بتوافق الآراء. ومع ذلك، فإننا ندرك العقبات التي قد تحول دون نجاحكم في هذا المسعى.

وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا الكبير لتركيز الأمين العام على كفالة أن تجد هذه الهيئة سبيلاً إيجابياً يدفعها إلى الأمام. وهذه المرة ليست الأولى التي بحثنا فيها الأمين العام للأمم المتحدة على العودة بهذه الهيئة إلى الاضطلاع بعمل موضوعي. إن الأمر متروك الآن لجميع الدول لإبداء الإرادة السياسية اللازمة والنظر بجدية في المصالح العليا للمجتمع الدولي وتطلعاته، إلى جانب مصالحنا الوطنية الخاصة، برغبة صادقة في التسوية وتحقيق التوافق في الآراء.

وتود كندا أن ترى تقدماً يُحرز بشأن القضايا الأساسية المحددة وعودةً إلى المفاوضات الموضوعية، بدءاً بالمفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وسوف يبدأ عمل فريق الخبراء الحكوميين عمله بشأن هذه المعاهدة في المستقبل القريب، ونأمل أن نتمكن من تقديم إسهام متواضع في دفع عجلة المداومات بشأن هذه المسألة. بيد أن هذا لن يحل محل ما هو مطلوب حقاً، أي التفاوض بشأن معاهدة في إطار مؤتمر نزع السلاح، وهو ما دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة مراراً وتكراراً.

وتشعر كندا بالارتياح لانضمامها إلى توافق الآراء في عام ٢٠١٣ بشأن إنشاء فريق عامل غير رسمي تابع للمؤتمر. وكنا نأمل أن يتمكن الفريق العامل غير الرسمي من توفير سبل مبتكرة لجميع الوفود لتحمل مسؤولية إعادة المؤتمر إلى الاضطلاع بعمله، وعدم ترك هذه المسؤولية على عاتق الرئيس الحالي والرؤساء الخمسة الآخرين فحسب. ولكن، وللأسف، لم يكن ذلك ممكناً في عام ٢٠١٣. ولم تعمل جميع الدول مع الفريق العامل غير الرسمي بروح التعاون المطلوبة وبالرغبة في العمل معاً لتحقيق الغرض المشترك. بيد أن الفريق العامل غير الرسمي لم يُمنح في نهاية المطاف الوقت الكافي للعمل في عام ٢٠١٣، ونعتقد أنه في حال عدم نجاح الجهود التقليدية، مرة أخرى، في وضع برنامج للعمل، ينبغي النظر في إمكانية تجديد ولايته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة كندا على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثلة آيرلندا، السفيرة باتريشيا أوبراين.

السيدة أوبراين (آيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على توليكم دور رئيس مؤتمر نزع السلاح. ويود وفدي أن يعرب عن

تقديره للعمل الذي قمتم به بالفعل منذ تولي منصبكم، بما في ذلك بطبيعة الحال اعتماد جدول أعمال عام ٢٠١٤ صباح هذا اليوم، ونود أن نؤكد لكم تعاوننا.

ويؤيد وفد بلدي تأييداً تاماً أيضاً البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. ونرحب بالخطاب الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة إلى المؤتمر، ونشاطه خيبة أمله إزاء عدم استئناف المؤتمر لعمله الموضوعي في عام ٢٠١٣. ونؤيد أيضاً دعوته لنا للتغلب على حالة التشاؤم السائدة وللمضي قدماً بروح إيجابية وبناءة.

وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بالأمين العام للمؤتمر بالنيابة، السيد مولر، وأن أؤكد له الدعم الكامل لوفدي. وأود أيضاً أن أعرب عن امتنان وفدي لما تلقاه من دعم ومساعدة من نائب الأمين العام، السيد ساريغا، وفريقه طوال فترة الرئاسة الآيرلندية.

ويود وفد بلادي أن يعرب مرة أخرى عن تقديره لجميع أعضاء المؤتمر لما أبدوه من مرونة وتعاون إبان وضع الصيغة النهائية للتقرير السنوي للمؤتمر لعام ٢٠١٣ والقرار المتعلق به في الجمعية العامة. إن الرغبة في استكشاف سبل جديدة لإعادة المؤتمر إلى العمل الحيوي والموضوعي الذي كلّفه به المجتمع الدولي كانت واضحة في عمل الفريق العامل غير الرسمي الذي قاده باقتدار السفيران غاليغوس وولكوت.

فخلال المشاورات بشأن قرار الجمعية العامة المتعلق بالتقرير السنوي للمؤتمر، وخلال المناقشة المواضيعية بشأن آلية نزع السلاح في اللجنة الأولى، تم الإعراب بأغلبية ساحقة عن التقدير للدور الحيوي الذي اضطلع به المؤتمر خلال العام الماضي، ألا وهو التفاوض بشأن صكوك متعددة الأطراف ملزمة قانوناً في ميدان نزع السلاح. كما كان هناك أيضاً إعراب مماثل عن الرغبة المشتركة للمجتمع الدولي في أن يستأنف المؤتمر هذا الدور الحيوي.

ويؤمن وفدي إيماناً راسخاً بأننا عندما نعمل بصورة جماعية كمؤتمر، يمكننا أن نكون مرة أخرى أهلاً للثقة الموضوعية في قدرة مؤتمر نزع السلاح على التفاوض. كما يؤمن وفدي إيماناً راسخاً أيضاً بأنه، حتى نرقى إلى مستوى التوقعات، يتعين على كل منا التفكير بطريقة خلاقة وإبداء الاستعداد لتقديم التنازلات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة آيرلندا على بياها وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل هولندا، السفير هينك كور فان در كواست.

السيد فان دير كواست (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح لهذا العام. ونعتقد أننا، معكم، سنكون بأيد أمينة لإدارة ما لن يكون بالمهمة السهلة. ولذلك، دعوني أؤكد لكم أنه بإمكانكم التعويل على الدعم الكامل لوفدي.

كما أتوجه بالشكر للأمين العام، السيد بان كي - مون، على خطابه الرائع والملمهم. ورسالته كانت واضحة ومفهومة تماماً. إن مؤتمر نزع السلاح لا يستطيع تضييع سنة أخرى. فالعالم يطالب بتحقيق مزيد من التقدم في ميدان نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وهناك عمل كثير ينبغي القيام به.

وكما قال الأمين العام في كلمته في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح، إن الجمعية العامة، في أول قرار اتخذته، حددت نزع السلاح النووي بوصفه هدفاً رئيسياً للأمم المتحدة. فهدف نزع السلاح العام والكامل يبقى أولوية عليا. وتكلفت الإخفاق في ذلك ستكون باهظة. وكما سنناقش الأمر في المكسيك، فإن العواقب الإنسانية المترتبة على عدم مواصلة نزع السلاح ستكون باهظة جداً. ومن واجبنا جميعاً بذل المزيد من أجل مواصلة نزع السلاح وإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل.

وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لكي أرحب ترحيباً حاراً بالسيد مايكل مولر، أميننا العام بالنيابة المعين حديثاً. ونتمنى له كل النجاح في مهامه الجديدة وننتطلع إلى العمل معه.

ونحن نؤيد بيان الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية. كل سنة جديدة تجلب معها آملاً جديداً، ونأمل أن نتمكن هذا العام من تحقيق أشياء لم نتمكن من تحقيقها في العام الماضي. فنحن بحاجة لهذا الأمل لمواصلة البحث عن حلول جديدة للمشاكل القديمة. ويبدو العام الجديد حتى الآن مبشراً بالخير نظراً للتفاهم الذي توصلت إليه المجموعة المؤلفة من الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مع إيران بشأن البرنامج النووي الإيراني. وفي معرض الحديث عن الأمل، نحن نأمل فعلاً أن يشكل هذا التفاهم أساساً يمكن البناء عليه لتحقيق مزيد من التقدم.

ويحدونا الأمل في أن نجد هذا العام حلاً للتغلب على الجمود الذي يحيق بمؤتمر نزع السلاح. وهذه توقعات ضخمة، ولا أريد أن أكون ساذجاً بشأنها. ومع ذلك، وبدلاً من البدء بخطب لا تنتهي عن الجمود الذي يحيق بمؤتمر نزع السلاح، نعتقد أن من المهم أن نتكلم عن الحلول الممكنة، ولذا نريد أن نبدأ من زاوية إيجابية. كيف يمكننا المضي قدماً؟ قد يبدو التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل في هذا الوقت بعيد المنال. ومع ذلك، نرى أن علينا التزاماً تجاه أنفسنا، وتجاه الأهمية التي يتسم بها عملنا، وتجاه العالم الخارجي في أن نواصل المحاولة. وتحقيقاً لهذه الغاية، نحن نؤيد استمرار عمل الفريق العامل غير الرسمي في عام ٢٠١٤. ونتوجه بالشكر للسفيرين غاليغوس وولكوت على العمل المنجز حتى الآن. لقد اجتمع الفريق العامل غير الرسمي بضع مرات في عام ٢٠١٣، ونعتقد أن من المفيد مواصلة ذلك ومعرفة ما إذا كان بإمكاننا الموافقة على برنامج عمل من خلال التفاوض بشأن برنامج عمل في إطار هذا الفريق العامل.

لقد انتهى عام ٢٠١٣ بطرح فكرة اعتماد جدول زمني للأنشطة يقوم بإعداده الرؤساء الستة للدورة. وهذا ليس خيارنا المفضل. فكما هو معروف جيداً، نحن نفضل بدء مفاوضات فورية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، كما كلفنا بذلك الأمين العام في مناسبات عديدة. ومع ذلك، نعتقد أن فكرة العمل على أساس جدول زمني للأنشطة يمكن، بل وينبغي، النظر فيها بجدية. ونعتقد أنه قد يكون من المجدي مناقشة بنودنا الأساسية ضمن أفرقة خبراء بقيادة منسقين معينين لهذا الغرض، لمعرفة ما إذا كان بالإمكان إحراز تقدم بشأن تلك المسائل.

ويمكن اعتبار الفريق العامل غير الرسمي والجدول الزمني للأنشطة بمثابة بداية عملية يمكن أن توفر الشرارة التي تشعل النار، وهو بالضبط ما طلب منا فعله.

لقد تكلم الأمين العام عن الخيول الزرقاء. وفي المؤتمر، ظلت الخيول لفترة طويلة جداً خلف العربة. فدعونا الآن نضعها أمامها لشد المؤتمر نحو إحراز تقدم حقيقي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل هولندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا، السفير جان - هوغ سيمون - ميشيل.

السيد سيمون - ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، بما أنني أتكلم للمرة الأولى هذا العام، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وبالإعراب لكم ولوفد إسرائيل عن أطيب التمنيات بالنجاح. ودعوني أغتنم هذه الفرصة أيضاً لتهنئة السيد مولر على تعيينه أميناً عاماً للمؤتمر بالنيابة.

إن فرنسا تؤيد بالطبع البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. وعلى غرار معظم الدول الأعضاء، تود فرنسا أن يجد المؤتمر مخرجاً من المأزق الحالي وأن يفي بولايته الأساسية المتمثلة في التفاوض، كما ذكرنا بذلك الأمين العام للأمم المتحدة للتو.

ولتحقيق ذلك، علينا أن نأخذ في الاعتبار التقدم المحرز في السنوات الأخيرة. ومن الإنجازات الرئيسية نذكر الوثيقة CD/1299 والولاية التي تتضمنها، والوثيقة CD/1864 التي لا تزال تمثل مرجعاً أساسياً. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا للاستفادة من هذه الإنجازات، لا الرجوع عنها.

لقد شهد عام ٢٠١٣ إنشاء فريق عامل غير رسمي تابع للمؤتمر. وقد بينت المفاوضات التي عقدها هذا الفريق أن الدول الأعضاء توافقة إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل يمكننا من كسر حالة الجمود الراهنة. وهذا تطور إيجابي جداً.

وبالنسبة لمستقبل أعمالنا، أود أن أستغل فرصة افتتاح دورة عام ٢٠١٤ لتحديد المسائل التي تود فرنسا التركيز عليها هذا العام. إن التفاوض في المؤتمر بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، أو ما يعرف باسم معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، يشكل منذ أمد بعيد التزاماً من جانب المجتمع الدولي، وهو يمثل، كما تعلمون، أولوية بالنسبة لفرنسا ولجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويتعلق الأمر في الواقع بوضع الإجراء رقم ١٥ من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ موضع التنفيذ، وهو الإجراء الذي حدد هذه الأولوية التي تتفق تماماً مع الوثيقة CD/1864، وهي آخر برنامج عمل اعتمدته المؤتمر في عام ٢٠٠٩ تحت الرئاسة الجزائرية. وبدء هذه المفاوضات، عملاً بالوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، يعتبر الخطوة المنطقية التالية في ميدان نزع السلاح النووي.

وبعد الحد من التحسين النوعي للأسلحة من خلال حظر التجارب النووية، يتعين علينا الآن تقليص كميتها بالتركيز على المواد الأولية المستخدمة في صنع هذه الأسلحة، أي المواد الانشطارية. وعندما يتعلق الأمر بنزع السلاح النووي، نرى أن من الأساسي اتخاذ إجراءات موضوعية وتدرجية، دون الدخول في متاهة السعي لتحقيق أهداف شديدة الأهمية لكن غير واقعية.

فالقرار الذي ينص على إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وهو القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والستين، قد حصل على تأييد ١٦٦ دولة عضواً، مما يوضح التزام المجتمع الدولي القوي بهذه المبادرة. ولم تنتظر فرنسا شروع

المؤتمر في المفاوضات، فقد توقفت عن إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وفككت منشآت الإنتاج التابعة لها في موقعي بيبيرلات وماركول بشفافية تامة وبطريقة لا رجعة فيها. ودُعي ممثلون عن الدول الأعضاء في المؤتمر لزيارة المنشآت خلال تفكيكها في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

وبالتالي ستشارك فرنسا بنشاط في عمل فريق الخبراء الحكوميين. ومع ذلك، وكما تم التأكيد عليه في قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧، يظل من الضروري بالنسبة للمؤتمر التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل يتضمن الشروع الفوري في التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

بطبيعة الحال، لا يزال ينبغي القيام بالكثير في محافل نزع السلاح الأخرى في عام ٢٠١٤. واسمحوا لي، في هذا الصدد، أن أسلط الضوء على قضيتين رئيسيتين بالنسبة لفرنسا. تتصل القضية الأولى بآخر اجتماع للدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. فخلال ذلك الاجتماع، وبمبادرة من فرنسا، اعتمدت ولاية بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. واجتماع الخبراء غير الرسمي، المقرر عقده في الفترة من ١٣ إلى ١٦ أيار/مايو، سيتيح الفرصة لتوضيح وتوسيع فهمنا لهذا الموضوع على المستوى التقني والقانوني والأخلاقي والتشغيلي. وتبين هذه التطورات أن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة تظل محفلاً هاماً وفريداً لمناقشة المسائل المستجدة.

وأخيراً، وبعد النجاح في اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٣، تأمل فرنسا في أن يشهد عام ٢٠١٤ دخول هذا الصك حيز النفاذ وبدء تنفيذه. وسيسجل التاريخ أن معاهدة تجارة الأسلحة هي أول معاهدة عالمية رئيسية تُبرم في القرن الحادي والعشرين في ميدان الأمن الدولي وتحديد الأسلحة. ويسعدني أن أعلن في هذا الصدد أن رئيس الجمهورية الفرنسية قد سن في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ القانون الذي يأذن لفرنسا بالتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة. وسيودع صك التصديق الفرنسي على المعاهدة حال انتهاء الاتحاد الأوروبي من الإجراءات القانونية اللازمة.

السيد الرئيس، تقع على عاتقكم المهمة الصعبة المتمثلة في إعداد برنامج عمل وتقديمه لنا. وأقدر ما يمثله ذلك من تحد. فالآن، أكثر من أي وقت مضى، من الضروري بشكل عاجل أن يركز المؤتمر على ولايته الأصلية. وأعلم أنكم ستبذلون كل جهد ممكن للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل وبشأن تمكين المؤتمر من حل هذه الحالة المؤسفة التي استمرت طويلاً. وأعرب لكم عن كامل ثقتي وعن الدعم الكامل لوفدي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. هل يود أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ لا يبدو أن هناك من يرغب في ذلك. وسأعطي الكلمة الآن إلى الأمانة التي تود الإدلاء ببعض التعليقات.

السيد فونغ (أمين المؤتمر) (تكلم بالإنكليزية): الحقيقة لا يتعلق الأمر بتعليقات، أود فقط أن أنقل إليكم بعض المعلومات المتصلة بالوثائق. أمامكم هذا الصباح الوثائق التالية: مشروع جدول الأعمال الوارد في الوثيقة CD/WP.578؛ ومذكرة من الرئيس واردة في الوثيقة CD/WP.577، وقد صدرت بالإنكليزية فقط وتتضمن الطلبات المقدمة من الدول غير الأعضاء

للمشاركة في أعمال دورة عام ٢٠١٤. كما وضعنا أمامكم أيضا نسخة من المنشور الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بعنوان "البرامج الممولة من المساهمات الطوعية، ٢٠١٠ - ٢٠١٣".

وأود أن أذكركم بأنه ينبغي لكم الرجوع إلى الصناديق البريدية، إن لم تفعلوا ذلك بعد، حيث ستجدون وثائق إضافية. وتتضمن الوثائق الإضافية التي تم توزيعها الوثيقة CD/INF.66، وقد صدرت بالإنكليزية فقط؛ ورسالة الأمين العام للأمم المتحدة إلى المؤتمر الواردة في الوثيقة CD/1964. وقد وزعت هذه جميعها على صناديقكم البريدية؛ ويرجى الرجوع إلى تلك الصناديق بانتظام، إذ إن بعضها مليء بحيث لا يستوعب المزيد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.